

Distr.: General
17 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
الاحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

مرة أخرى، تؤكد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بشكل صارخ إصرارها على مواصلة خططها التوسعية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بدلا من متابعة جهود السلام الجادة التي ستضع حدا لاحتلالها العسكري الماكر غير المشروع، ذي النزعة العدائية، للأرض الفلسطينية منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وهو الاحتلال الذي دام أربعين سنة.

وعقب الإعلان مؤخرا عن الموافقة على خطط بناء ما لا يقل عن ٢٥٠٠ وحدة جديدة في مستوطنتين غير قانونيتين في القدس الشرقية المحتلة، وهو ما أشرت إليه في رسالتي الأخيرتين المؤرختين ٨ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/526-S/2011/500) و (A/ES-10/527-S/2011/515)، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في ١٥ آب/أغسطس أن وزير الدفاع وافق على خطط لمواصلة توسيع مستوطنة أرييل غير القانونية، التي أنشئت في منطقة تتجاوز بكثير حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على مسافة ٢٢ كيلومترا داخل وسط شمال الضفة الغربية.

وتنص الخطط على بناء ما لا يقل عن ٢٧٧ وحدة جديدة في تلك المستوطنة غير القانونية، مع الإعلان عن نية توفير ما لا يقل عن ١٠٠ من تلك الوحدات لمستوطنين إسرائيليين كانوا يعيشون فيما مضى في مستوطنات في قطاع غزة قبل ما سُمي بعملية "فك الارتباط" التي أجريت في عام ٢٠٠٥، حيث سينقلون الآن من جديد بصورة غير قانونية



إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، كما نُقِلَ بالفعل آلاف المستوطنين مثلهم، مما يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة. وبالموافقة على هذه الخطط، يرتفع مجموع الوحدات الجديدة الموافق عليها في المستوطنات غير القانونية ليصل إلى قرابة ٢ ٨٠٠ وحدة على مدى أسبوعين فقط، وهو ما يكشف عن مدى كثافة الجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالاحتلال لمواصلة ترسيخ هذه المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولمواصلة تغيير التكوين والطابع الديمغرافي لتلك الأرض بغرض الحكم مسبقا، بشكل قسري وغير قانوني، على النتيجة النهائية لأي تسوية سلمية، مما يقوض جوهر وأساس الحل القائم على أساس وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتشكل هذه الإجراءات الأحادية الجانب وغير القانونية استفزازات صارخة تؤدي إلى إذكاء التوترات العالية بالفعل ومشاعر الإحباط لدى الفلسطينيين حيث لا يزالون يشهدون مصادرة واحتلال أراضيهم من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وتؤدي هذه الإجراءات أيضا إلى تعميق مشاعر انعدام الثقة لدى الناس في السلطة القائمة بالاحتلال، التي تنكشف نياتها الماكرة مرارا بسبب هذه الإجراءات والسياسات غير القانونية. وفي هذا الصدد، نكرر الإدانة والرفض الكاملين من جانب الفلسطينيين وقيادتهم لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل على وجه الخصوص بناء المستوطنات والجدار وهدم منازل الفلسطينيين وأماكنهم.

علاوة على ذلك، نعيد تأكيد الموقف التوافقي الدولي، الذي يستند بقوة إلى القانون الدولي، والذي مفاده أن هذه التدابير الاستيطانية ليس لها أي شرعية على الإطلاق وأنها ستظل مرفوضة وغير معترف بها من جانب المجتمع الدولي. وفي الواقع، فإن مواصلة إسرائيل أنشطتها الاستيطانية يشكل تحديا تاما لدعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن تحدي إسرائيل لهذه النداءات الدولية، بما في ذلك نداء اللجنة الرباعية الصادر أمس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١١، الذي أصدرت من خلاله طلبا قاطعا آخر بالوقف التام للأنشطة الاستيطانية، أمرٌ يجب عدم التسامح معه. فلا مناص من أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فورية ومباشرة لإنفاذ القانون الدولي. وإن عدم قيام المجتمع الدولي بذلك، بما فيه مجلس الأمن، سوف لن يؤدي سوى إلى تشجيع إفلات إسرائيل من العقاب. وعلى هذا النحو، فإن استمرار إسرائيل في حملتها الاستيطانية غير المشروعة، التي تتجاوز مجرد تهديد الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، سيجعل من المستحيل تحقيق حل الدولتين ماديا وسياسيا.

والأخطار التي تنطوي عليها الأعمال الهدامة وغير المشروعة للسلطة القائمة بالاحتلال هي أخطار مضاعفة وتستلزم جبرا عاجلا إذا أُريد أن تكون ثمة فرصة لوقف

الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل وزيادة تدهور الحالة على أرض الواقع وإنقاذ فرص تحقيق سلام قائم على أساس حل الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات الثابتة لعملية السلام. وإن مسؤوليات والتزامات المجتمع الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك مجلس الأمن، واضحة ويجب احترامها. ولقد آن الأوان الآن، ويجب اتخاذ إجراءات دولية فعالة وجادة.

واليوم، عليّ أن ألفت انتباهكم إلى الحملة العسكرية الإسرائيلية المتواصلة ضد قطاع غزة المحتل لا تزال تتسبب في فقدان الأرواح والإصابات في صفوف المدنيين. ففي الأمس، ١٦ آب/أغسطس، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية سلسلة من الضربات الجوية على مناطق مدنية في قطاع غزة استهدفت مدينة غزة وخان يونس ورفح. وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل رجل فلسطيني يدعى موسى شتيوي، ويبلغ من العمر ٢٩ عاما، وإصابة آخرين بجراح، منهم طفل يبلغ من العمر ٦ سنوات. فهذه العمليات العسكرية الإسرائيلية لا تزال تروّع الفلسطينيين في غزة، مما يزيد من تشديد معاناتهم في ظل الحصار القاسي وغير المشروع الذي ما فتئت إسرائيل تفرضه عليهم. وبالأمس أيضا، قُتل رجل فلسطيني يدعى أمين الطالب الدباش ويبلغ من العمر ٣٨ عاما، عندما صدمته مركبة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي في حي جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية المحتلة. ونحن ندين جميع أعمال العنف هذه ونؤكد من جديد على ضرورة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة، التي بلغ عددها ٣٩٩ رسالة، بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/527-S/2011/515) سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة